



في هذا العدد

لبنان دولة وليس مختبراً

لم يترك العدو الاسرائيلي شيئا الا ارتكبه ليثبت عدوانيته ضد لبنان الذي يعتبره مختبرا لطموحاته. آخر "الافكار التجريبية" محاولة استدراج الجمهورية اللبنانية الى نوع من حوار تفاوضي بدعوى ترسيم الحدود، في حين ان المضمون الجدي والحقيقي تثبيت ادعاء رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو بنجاحه خلال ولاياته الاربع في الحكم لجهة نسج علاقات مع دول عربية لم يعد ينقصها سوى العلانية، على ما يدّعي هو ويزعم. في المبدأ، فان ما يسمى "اسرائيل" هي بالنسبة إلى لبنان فلسطين المحتلة. ونظام الحكم القائم عليها هو احتلال عنصري بغض ووحيد في هذا العصر. الموقف اللبناني من هذا العدو ناتج من موقع لبنان الطبيعي والحضاري من الجريمة الرهيبة التي شردت شعبا بأكمله، واستدعت افرادا وجماعات من اصقاع الارض ليحلوا بدلا من السكان الاصليين الذين تحولوا الى لاجئين ومشردين في جهات العالم الاربع.

الافتتاح الصهيوني الاخير لجهة الزعم بأن البلوك التاسع البحري ليس تابعا للمناطق الاقتصادية اللبنانية على ما تُسمى في القانون الدولي، ليس عابرا ولا هو عادي. قبل ذلك لم يكن عاديا ايضا دفع الجدار الاسمنتي الذي تبنيه الدولة الصهيونية نحو الداخل اللبناني، متجاوزة حتى الخط الازرق الذي يتحفظ عنه لبنان. كون الحدود البرية مع فلسطين المحتلة ثابتة وواضحة في الخرائط القديمة، المتوافرة عند سائر مقار الديبلوماسية. هذا الافتحال الاسرائيلي الجديد يأتي استكمالا للمحاولات التي بادر اليها العدو منذ تسعينات القرن الماضي، عندما طرح من عنده "جزين اولاً" ليجر لبنان الى مفاوضات تخرجه عن التزامه الدولي مع اشقائه العرب في مؤتمر مدريد الذي كان يفترض معادلة "الارض في مقابل السلام"، وصولا الى انسحابه من اجزاء كبيرة محتلة من الجنوب في ايار 2000، مع ابقائه على احتلال قرية الغجر ومرتفعات تلال كفرشوبا ومزارع شعبا في هذه البقعة، تكون بوابة لتفاوض مؤجل هو يريد ويسعى اليه، في مقابل تنازل لبنان عن موقفه الواضح والحاسم الى جانب الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره، وعن موقفه ايضا المتمسك باعتبار اسرائيل دولة احتلال وتمييز.

ما يتجاهله العدو الاسرائيلي ولا يريد فهمه، ويجب ان يكون حاضرا في اعتبار اي وسيط مفاوض، هو ان شرعية الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين المحتلة هي تلك المثبتة عام 1949 في اتفاق الهدنة، وان الخط الازرق خط وقف اطلاق نار وليس خطا حدوديا دوليا. بالتالي، هو خط اممي لا يجيز للعدو الصهيوني اعتباره حدودا دولية بديلة من خط الهدنة. كما ان الجدار الحدودي الذي تبنيه الدولة العبرية يشكل مساً بالسيادة البرية لدولة لبنان. وزعمه ايضا ان البلوك التاسع هو استباحة للسيادة البحرية، ولا يلغي انه كاملا من حق لبنان الشرعي والثابت وفقا للقوانين الدولية. بالتالي يحق له استخراج النفط والطاقة منه من دون اعتبار لاي ادعاء اسرائيلي.

على هذا، اكد موقف لبنان الرسمي ان خيار التفاوض مع العدو الإسرائيلي كان وسيبقى مرفوضا اني كانت طبيعة المناورات. لا صلح ولا تفاوض مع محتل لارضنا وميانهنا، خصوصا وان هذا العدو لا يمكن ائتمان جانبه، وهو لا ينفك يجري مناورات عسكرية الواحدة تلو الاخرى بشكل رسائل تشي بالتحضير لـ"حرب ثالثة" على لبنان الذي هو دولة، ولم يعد صندوقة بريد دولية، ولا ساحة، ولا مختبرا لافكار تطبيقية.

"الامن العام"